خلال جلسات المنتدى الاقتصادي الأول لمنصة "الديوان العالمي"

البحث عن حلول لقضايا الأمن الغذائي والبيئي في حوض "المتوسط" والشرق الأوسط

150 من رجال الأعمال والخبراء وصناع القرار الأوروبيين والعرب يشاركون في الفعاليات

الأمير ألبيرت الثاني أمير موناكو

شعار منتدى "الديوان العالمي"

رئيسة المجلس الاستشاري "للديوان العالمي" الشيخة انتصار سالم العلي

أمير موناكو ورئيسة المجلس الاستشاري لـ "الديوان العالمي" الشيخة انتصار سالم العلي يتقدمان الحضور

باريس - "كونا" : انطلقت أمس الخميس أعمال المنتدى الاقتصادي الأول لمنصة "الديوان العالمي"، حول الأمن الأزرق والأخضر لمناقشة قضايا الأمن الغذائي والبيئي في منطقة حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط.

ويجمع المنتدى على مدى يومين في مدينة "نيس" جنوبي فرنسا، أكثر من 150 من رجال الأعمال والخبراء وصناع القرار الأوروبيين والعرب من ضمنهم الأمير ألبيرت الثاني أمير موناكو ورئيسة "مؤسسة انتصار الخيرية" ورئيسة المجلس الاستشاري "للديوان العالمي" الشيخة انتصار سالم العلي الصباح، لمناقشة موضوعات ذات الاهتمام المشترك بهدف إقامة تحالف استراتيجي أقوى لدعم العلاقات التجارية.

ويتضمن المنتدى مناقشات حول بعض القضايا والتحديات الأكثر إلحاحا، ذات الاهتمام المشترك كقضايا المياه والمدن والبنى التحتية المستدامة والزراعة والأمن الغذائي والسياحة المستدامة والطاقة في سياق أوسع للانتعاش ما بعد جائحة فيروس "كورونا المستجد - كوفيد 19" والحرب القائمة في أوكرانيا حيث يتعين صياغة حلول مبتكرة ومشتركة.وعلى هامش المنتدى سيعقد المشاركون طاولات مستديرة عدة تركز على الشراكة المتجددة لمواجهة تحديات إعادة الإعمار بعد الجائحة والنماذج الزراعية الجديدة لتعزيز الأمن الغذائي وتحديات الأمن المائي باعتباره مسؤولية جماعية بالإضافة إلى مستقبل المدن والأقاليم العربية.

كما يستضيف المنتدى مسابقة عرض الشركات الناشئة في مجالات تكنولوجيا الاغذية والتكنولوجية النظيفة وتمكين المرأة والشباب.

وتأسست منصة "الديوان العالمي" في مارس 2020 كمنصة للتبادل الاقتصادي والثقافي، لتعزيز العلاقات الأوروبية العربية ومساعدة أعضائها في تطوير أعمالهم في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

"مررنا بكوارث وحدثت نزاعات من قبل لكن تضافر ما نواجهه اليوم يمثل انتكاسة كبيرة للتقدم الإنساني"

الأمم المتحدة: "كوفيد 19" سرق 5 سنوات من التنمية البشرية

في مواجهة تزامن غير مسبوق في الأزمات، وخصوصاً وباء كوفيد-19، تراجع العالم خمس سنوات على صعيد التنمية البشرية، ما يثير "الريبة" و"الإحباط" في جميع أنحاء العالم، وفق ما جاء في تقرير نشرته الأمم المتحدة أمس الخميس.

وحذر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التقرير، من أنه لأول مرة منذ تبنيه قبل ثلاثين عاماً، انخفض مؤشر التنمية البشرية الذي يأخذ في الاعتبار متوسط العمر المتوقع والتعليم والمستوى المعيشي، لعامين على التوالي في 2020 و2021.

وقال رئيس الوكالة التابعة للأمم المتحدة أكيم شتاينر في مقابلة مع وكالة "فرانس برس": "هذا يعني أننا نموت في عمر مبكر أكثر وأننا أقل تعليما وأن دخلنا ينخفض".

وشدد على أنه "عبر هذه المعايير الثلاثة، يمكن تكوين فكرة عن السبب خلف مشاعر اليأس والإحباط والقلق بشأن المستقبل التي بدأ الناس يحسون بها".

بعدما بقي المؤشر في ارتفاع متواصل منذ عقود، عاد في 2021 إلى المستوى الذي كان عليه في 2016، "ماحياً" بذلك سنوات من التطور.

والسبب الرئيسي هو كوفيد19-، إلى جانب الكوارث المناخية التي تتزايد والأزمات التي تتراكم من دون إعطاء الشعوب وقتا لالتقاط أنفاسهم.

أضاف شتاينر: "مررنا بكوارث من قبل وحدثت نزاعات من قبل، لكن تضافر ما نواجهه اليوم يمثل انتكاسة كبيرة للتنمية البشرية".

هذا التراجع يكاد يكون معمّماً على العالم أجمع، إذ يطال أكثر من 90% من الدول، حتى لو أن التباين لا يزال صارخاً بين مختلف البلدان. ولا تزال سويسرا والنروج وآيسلندا في رأس القائمة، فيما تصنف دول جنوب السودان وتشاد والنيجر في أسفلها.

وإن كانت بعض الدول قد بدأت تتعافى من تبعات الوباء، فإن دولا عديدة من أميركا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا والكاريبي، لم تكن تعافت بعد حين حلت عليها أزمة جديدة مع بدء الغزو الروسي لأوكرانيا.

تابع شتاينر: "لا شك أن الآفاق للعام 2022 قاتمة" على ضوء الانعكاسات الخطيرة للحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي وأمن الطاقة، وهي انعكاسات لم يأخذ بها المؤشر الحالي الذي يتوقف عند أرقام 2021.

ونتج تراجع مؤشر التنمية البشرية إلى حد بعيد عن تراجع متوسط العمر المتوقع بأكثر من عام ونصف بين 2019 و2021 (71،4 سنة في 2021 مقابل 73 سنة في 2019)، في حين كان يرتفع بصورة عامة بضعة أشهر كل عام.

طفل من أفغانستان يمثل أحد تجليات معاناة الدول الفقيرة الآن

وأوضح واضع التقرير بيدرو كونسيساو خلال مؤتمر صحافي، أنه "بالرغم من الانتعاش الاقتصادي الكبير في 2021، فإن متوسط الحياة المتوقعة يواصل تراجعه"، واصفاً هذا التراجع بأنه "صدمة غير مسبوقة".

أضاف أنه "في الولايات المتحدة تراجع متوسط الحياة المتوقع عامين، والتراجع أكبر من ذلك في دول أخرى".

كما لفت التقرير إلى "القلق" الذي يعم العالم وسكانه بسبب هذه الأزمات المتراكمة و"انعدام اليقين" الناتج عنها.

وقال شتاينر: "الناس فقدوا الثقة.. جيراننا يصبحون أحياناً الخطر الأكبر، سواء على المستوى المحلي أو على نطاق الدول.. وهذا يشلنا"، مبدياً مخاوف من أن يدفع هذا "الإحباط" البعض نحو التطرف والعنف.

وأوضح أنه في هذه الحالة "لن يكون بوسعنا الاستمرار بقواعد اللعبة ذاتها من القرن الماضي التي تركز على النمو الاقتصادي"، مشدداً على أن "التحول الذي نحتاج إليه يتطلب مؤشرات جديدة: نسبة كربون متدنية، فوارق أقل، المزيد من الاستدامة...".

وأوصى التقرير بصورة خاصة بتركيز الجهود على ثلاثة محاور، هي الاستثمارات ولا سيما في الطاقات المتجددة والاستعداد للجوائح المقبلة، والتأمين بما في ذلك الرعاية الاجتماعية لامتصاص الصدمات، والابتكار لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات المقبلة.

كما دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى عدم الاستمرار في التوجه المتبع حالياً بخفض المساعدة الإنمائية للدول الأكثر فقراً.

ورأى شتاينر أن ذلك سيشكل "خطأ جسيماً" وسيحد من "قدراتنا على العمل معاً"، في حين أن "التغير المناخي والفقر والجرائم الإلكترونية والجوائح تتطلب منا العمل معاً بصفتنا أسرة دولية".

تكلف 90 مليار جنيه إسترليني

خطة بريطانية متوقعة لتجميد أسعار الطاقة ومنع ارتفاعها

رئيسة الوزراء البريطانية الجديدة ليز تراس

لندن - "وكالات" : تشكل أسعار الطاقة، التحدي الأبرز والأهم لرئيسة الوزراء الجديدة في بريطانيا ليز تراس، فيما تسربت معلومات من مكتب رئيسة الحكومة الجديدة تفيد بأن أولى الخطوات التي ستتخذها ستكون خطة لتجميد أسعار الطاقة وحماية المستهلكين من الارتفاع المقرر أن يبدأ اعتباراً من الشهر المقبل.

وبحسب المعلومات التي نشرتها صحيفة "الغارديان" البريطانية، فإن رئيسة الوزراء الجديدة، تعتزم فرض سقف أعلى لفاتورة الطاقة التي تقوم الشركات بتحصيلها من المنازل، حيث سيكون السقف عند مستوى 2500 جنيه استرليني سنوياً، لكن الحكومة ستدفع بالمقابل لكل عائلة مساعدة مالية بقيمة 400 جنيه استرليني سنوياً.

وبحسب هذه الخطة، فإن فواتير الطاقة تكاد تكون قد تم تجميدها على حالها، أو ستكون قد سجلت ارتفاعاً طفيفاً فقط، حيث أن الحد الأعلى الحالي هو 1971 جنيه استرليني، ما يعني أن الحكومة سترفعه الى 2500 جنيه، وتدفع منهم 400 جنيه، بما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع بقيمة 129 جنيه فقط سنوياً.

وتقول "الغارديان"، إنه من المتوقع أن يتم أخذ مبلغ 400 جنيه إسترليني الذي سيتم تقديمه للأسر هذا الخريف في الاعتبار، وهو ما سيعني أنه من الناحية العملية سيتم الحفاظ على سقف أسعار الطاقة بشكل فعال عند المعدل الحالي البالغ 1971 جنيهاً إسترلينياً.

وأكدت مصادر في حزب المحافظين الحاكم، أنه من المحتمل أيضاً وضع حد أقصى لأسعار الغاز الذي يتم تزويده للشركات بالجملة، مما يعني أن خطة رئيسة الوزراء الجديدة ستساعد أيضاً آلاف الشركات الصغيرة التي تتأرجح على شفا الانهيار.

تضيف الصحيفة البريطانية، أن هذه الخطة يمكن أن تكلف ما يصل إلى 90 مليار جنيه إسترليني، على أنه من المتوقع أن يتم تغطية تكلفة هذه الخطة من خلال الاقتراض الإضافي، بعد أن دعا وزير المالية الجديد، كواسي كوارتنج، إلى بعض "التخفيف المالي".

وتشير المصادر إلى أن تراس رفضت اقتراحا تقدمت به وزارة الخزانة وشركات الطاقة لتجميد الفواتير وإضافة التكلفة على مدى السنوات القليلة المقبلة إلى فواتير العملاء.

ويبلغ الحد الأقصى لسعر فاتورة الطاقة الحالي 1971 جنيهاً إسترلينياً سنوياً، لكنه سيرتفع إلى 3549 جنيهاً إسترلينياً اعتباراً من أول أكتوبر.

غير أنه من المقرر مراجعة هذا الحد الأقصى في يناير المقبل مع توقع بعض المحللين أنه قد يتجاوز خمسة آلاف جنيه إسترليني سنوياً.

وتقول مصادر في حملة تراس، إن رئيسة الوزراء الجديدة "تتفهم" أن الناس والشركات الصغيرة تكافح وستحتاج إلى المساعدة لتجاوز شتاء قاس.لكنهم حذروا من أن الخطط لا يزال من الممكن أن تتغير مع "لا شيء واضح" على المستوى المحدد للحد الأقصى.

ومن المتوقع أيضاً أن تعلن تراس عن خطة لمعالجة أمن الطاقة على المدى الطويل والإمداد للتأكد من أن بريطانيا ليست في وضع مماثل كل شتاء.

ودعا حزب العمال المعارض في بريطانيا إلى تجميد أسعار الطاقة مقابل فرض ضريبة استثنائية على شركات النفط، لكن تراس استبعدت فرض هذه الضريبة لتغطية التكلفة التي تقدر بمليارات الجنيهات.

إليك أفضل 8 استثمارات قصيرة الأجل لهذا الشهر

إذا كنت تتطلع إلى استثمار أموالك على المدى القصير، فمن المحتمل أنك تبحث عن مكان آمن لتخزينها قبل حاجتك إلى استرجاعها لاحقا في وقت قريب.

لقد دفعت الأسواق المتقلبة والاقتصاد المتراجع العديد من المستثمرين إلى الاحتفاظ بالسيولة مع استمرار أزمة كورونا، ولا تزال الأمور غامضة مع مواجهة الاقتصاد الآن جموحا في التضخم.

صحيح أن الاستثمارات قصيرة الأجل تحد من المخاطر، لكن على حساب عائدات أعلى محتملة متاحة في أفضل الاستثمارات طويلة الأجل.ونتيجة لذلك، ستضمن أن لديك نقودا عند الحاجة إليها، بدلا من تبديد الأموال على استثمار تلفه مخاطر محتملة.

ولهذا، فإن أهم شيء يجب أن يبحث عنه المستثمرون في استثمار قصير الأجل هو الأمان، وفقا لموقع "بانكرايت" المتخصص.

1 – حسابات توفير عالية العائد

يُعد حساب التوفير عالي العائد بديلا جيدا للاحتفاظ بالنقد في حساب جار، والذي عادة ما يدفع فائدة قليلة جدا على وديعتك، علما أن البنك يدفع فائدة على حساب التوفير على أساس منتظم.

ويعمل حساب التوفير عالي العائد بشكل جيد للمستثمرين الذين لا يرغبون في المخاطرة، خصوصًا أولئك الذين يحتاجون إلى المال على المدى القصير ويريدون تجنب مخاطر عدم استرداد أموالهم.

2 – صناديق سندات الشركات قصيرة الأجل

سندات الشركات تصدرها الشركات الكبرى لتمويل استثماراتها، وتُعتبر عادة آمنة وتدفع فائدة على فترات منتظمة، ربما كل 3 أشهر أو مرتين في السنة.

وتُعد هذه الصناديق جيدة للمستثمرين الذين يريدون محفظة متنوعة من السندات دونما حاجة إلى تحليل السندات الفردية. كما أنها جيدة للمستثمرين الأفراد الذين ليس لديهم ما يكفي من المال لشراء السندات الفردية، ويُقبل عليها أيضا من يتجنبون المخاطرة.